العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين واحتي وادي سوف الجزائري والجريد التونسي 1854–1914م (دراسة أرشيفية)

Social and economic relations between the oases of El-Oued Souf in Algeria and the Tunisian Jarid 1854-1914 AD (archival study)

د. الجباري عثماني

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، otmani0037@gmail.com

تاريخ الاستلام: 13 /2021/09 **تاريخ القبول:** 2021/10/04 **تاريخ النشر:** 10 /2022/01

ملخص:

جمعت بين الشعبين في الجزائر وتونس عامة، وقبائل الجنوب الشرقي الجزائري والجنوب الغربي التونسي خاصة، أواصر الصداقة وعمق العلاقات بأشكالها المتعددة، وفي هذا الصدد نحاول من خلال هذه الورقة أن نبرز عمق الصلات الاجتماعية والاقتصادية بين مجتمع واحتي وادي سوف والجريد، استنادا إلى وثائق أرشيفية هامة. وقد توصلنا من خلال ذلك إلى قوة ومتانة تلك الروابط، إذ بحكم القرب الجغرافي؛ ألغى هذا التواصل كل الحدود الترابية التي تفصل بين الواحتين؛ بحيث شكلتا ملجأ لمن ضاقت بهم السبل؛ لشظف عيش أو لظلم عدو، أو بحثا عن خليلة للزواج، أو هجرة للتملك، وكانت القوافل التجارية تغدو وتروح محملة بصنوف السلع والبضائع تكاد لا تنقطع يوميا.

الكلمات الدالة: وادي سوف، الجريد، العلاقات، الالتجاء، التجارة.

Abstract:

The algerian and Tunisian people in general, and the tribes of south-eastern Algeria and the south-west of Tunisia in particular, have combined the bonds of friendship and the depth of relations in their many forms. In this context, we try to highlight the depth of social and economic links between the community and the El-Oued Souf and Jarid, based on important archival documents. through which we have reached the strength of those ties, because of geographical proximity; this communication eliminated all the earth borders separating the two oasiss, so that the two oasiss formed a getaway for those who were fed up with them. Means, as a result of a lack of living or injustice of an enemy, or in search of a girlfriend for

marriage, or a desire to own property, and commercial convoys went back and forth loaded with various goods, almost uninterrupted daily.

Keywords: El-Oued Souf, Jarid, Relationships, Asylum, Trade.

1. مقدمة:

تُعرّف الواحة على أنّها مناطق خضراء في وسط الصحراء، بحيث تتمركز حول الينابيع الطبيعية والآبار؛ ونتيجةً لتواجد المياه وكذلك درجات الحرارة المناسبة لنمو أشجار النخيل، تجعل الواحات مكانًا ملائمًا لاستقرار السكان فيه. وبحكم أن منطقة وادي سوف الجزائري وبلاد الجريد[1] التونسي ينتميان إلى المجال الواحي، فإن الجوار الجغرافي والاندماج السكاني والثقافي؛ جعلت منهما مجتمعين منصهرين[2]، بحيث ترسخت بينهما أواصر الصداقة، وتعمقت الصلات الدينية والاجتماعية والاقتصادية، وألغى هذا التواصل كل الحدود الترابية التي تفصل بين الواحتين، ولم يكن للموقع الحدودي تأثير على نمط عيش المجموعات القبلية أو على تصوّراتها، بل كانت تشترك مع بقية المجموعات الداخلية لتونس أو التابعة للجزائر في نمط عيشها وفي ثقافتها[3].

إشكالية الموضوع:

الوضعية السابقة، جعلت منهما (سكان الواحتين) نسيجا اجتماعيا واحداً، يرفض الفصل والتباين، ويميل إلى الوحدة والتكامل الاجتماعي والاقتصادي، وانطلاقا من ذلك جاءت هذه الورقة البحثية لمحاولة الإجابة عن السؤال الآتي: ما طبيعة النشاط الاقتصادي والرباط الاجتماعي العلائقي بين ساكنة الواحتين؟ وتجدر الإشارة، أن المادة المصدرية المعتمدة في تحرير المقال، التي نصبوا من خلالها الإجابة عن الإشكالية المطروحة، استندت في معظمها على وثائق أرشيفية، منها: أرشيف المحاكم الشرعية بوادي سوف النشطة في المنطقة زمن البحث (محكمة الوادي، محكمة قمار، محكمة كوينين)، وعلى وثائق هامة من الأرشيف الوطني التونسي.

أهداف الموضوع:

تكمن أهداف الموضوع في النقاط الآتية:

- الموضوع له علاقة بالدراسات السيسيولوجية للمجتمعات المغاربية المتوسطية، وخاصة منها الواحية المتاخمة لبعضها البعض، والتي تجاوزت الحدود الوهمية المرسومة على الأقل في زمن البحث.
- التعرف على جوانب من نبض الحياة اليومي لمجتمع الواحتين، سوف الجزائرية والجريد التونسية.

– الوقوف على عمق العلاقات الاقتصادية والمعاشية، وضرورات لجوء وإجارة كل منهما للآخر.

هيكل الموضوع:

– مقدمة.

– العلاقات التاريخية بين وادي سوف وبلاد الجريد.

– الوضعية الإدارية للجالية السوفية في الجريد.

– فضاءات الالتجاء والتطبيب والتمعش بين ساكنة الواحتين.

– التجارة والتبضع والنشاط القوافلي بين المنطقتين.

– خاتمة.

2. العلاقات التاريخية بين وادي سوف وبلاد الجريد:

2. 1. المجال الجغرافي مَدْعَاة لتوثيق أواصر العلاقات الاجتماعية:

لقد ارتبط سكان وادي سوف بعلاقات قرابة ومصاهرة بأهل الجريد التونسي منذ زمن بعيد، تداخلت العائلات وجمع بينها أواصر المحبة والإخاء، ذكر الرّحالة والباحث "بيربروجر" هذه العلاقات واصفا إياها؛ باستمرار التنقل والترحال لقبائل طرود من سوف إلى منطقة الجريد التونسي، وقدوم قبائل تونسية إلى سوف بشكل تلقائي تبعا لمصالح الطرفين، دون إحساس بأي شكل من أشكال الحواجز والمنع[4]. وقد حاولت السلطة الاستعمارية مراقبة حدود الجزائر الشرقية، والتي باتت تهدد تواجدهم بهذه المناطق، فسارعت منذ 1843م إلى وضع خارطة جغرافية للصحراء الجزائرية؛ ولصعوبة تحقيق ذلك، وصف الجنرال الفرنسي "رندون Randon" وضعية الشعبين بحالة الانصهار التام، دالاً بذلك على غياب مفاهيم الحدود العازلة بينهما، واعتبر هذا الأخير أن الخط الحدودي، لم يكن في الواقع سوى "وهم حدود" لا حدود حقيقية؛ لأن البلاد حسب رأيه مفتوحة من جميع الجهات، والسكان يرتحلون عن المواطن التي استقروا بها بنفس اللامبالاة[5].

ظلت تونس عامة وبلاد الجريد خاصة بالنسبة لسكان سوف من أبرز المناطق التي نسجت معها علاقات اجتماعية جد عميقة، وإن هجرة سكان سوف إلى تونس قديمة يمكن إرجاعها إلى القرن الثامن عشر[6]، وقد لعبت العديد من العائلات دورا كبيرا في حركة الهجرة والتنقل بين الإقليمين، فهناك كثير منهم ذوو أصول تونسية؛ اتخذوا سوف موطن سكن واستقرار لهم، ومن هؤلاء نجد: أهل الزبدة(الزبيدي)، وأولاد التليلي، وأولاد جديدي، وأولاد العمودي وغيرهم كثير، كما نجد قبائل أخرى هاجرت من سوف وسكنت الجريد كالهبائلة في القرن الثاني عشر

الهجري[7]. ومما شجع الهجرة المتبادلة وربط وشائج التواصل والمصاهرة بين قبائل سوف وقبائل الجنوب التونسي؛ هو الجوار الجغرافي، والتشابه من حيث العامل الطبيعي، والمسافة الطويلة التي تحد المنطقتين، وكذا التماثل الكبير في العادات والتقاليد سواء في اللباس أو الأكل أو المسكن، زيادة على ذلك اللهجة المتقاربة[8]؛ بحيث لا تكاد تفرق بين ساكن نفطة وتوزر مع ساكن الوادي والدبيلة عند التحاور معه. ومن عوامل التقارب وتوثق الرابطة الدينية، هو الوحدة المذهبية السنية المالكية، فضلا عن ذلك التاريخ المشترك الذي جعل منهم وحدة حضارية مشتركة في كافة المجالات[9].

2. 2. الزوايا الصوفية رافد روحي وعلائقي في حياة مجتمع الواحتين:

وقد لعب التصوف الطرقي الدور البارز في إرساء العلاقات والتواصل الاجتماعي بين المنطقتين، ووجود طرق صوفية بتونس تستمد جذورها من أصل جزائري أرسى هذا التقارب ودعّمه، فالطريقتان الرحمانية العزوزية والقادرية بنفطة التونسية، كانتا تحت قيادة كل من الشيخين ابن عزوز وإبراهيم بن أحمد البوزيدي ذوو أصول جزائرية؛ أسسا لهما زوايا عامرة في الوادي، شكلتا جسرا للرحلات العلمية والزيارات الروحانية في المناسبات الدينية وغيرها. فالقادرية تحت قيادة عائلة سي إبراهيم في الجنوب الغربي التونسي والجنوب الشرقي الجزائري، كان لزعمائها ومريديها زيارت مكوكية متبادلة، وقد شكلت زاويته بنفطة خزان الطُلبة في القرن 19م، الذين ساهموا في تحفيظ القرآن الكريم ومبادئ العلوم في سوف، واتخذ البعض منهم الوادي موطنا للاستقرار، كالشيخ علي دربال الذي سكن عميش بالرباح، وأصبح الإمام والمربي والمصلح، ومحل البركة لدى سكان البلدة[10].

وقد شكلت الزاويتان المذكورتان في نفطة؛ كملجأ للجزائريين الفارين من بطش المستعمر الفرنسي قبل فرض الحماية الفرنسية على تونس، ونظرا للمكانة والحضوة التي يحتلها سي إبراهيم بن أحمد لدى البايات التونسيين وعمالهم في الجنوب، فقد كانت زاويته الملاذ الآمن للمطلوبين سواء من الفرنسيين في الجزائر أو عمال الباي التونسي، لهذا نجده يرفض طلب تسليم من آوى إليه من الملاحقين من طرف خليفة سوف "علي بن عمر"، ولما أخبراه خلفاء نفطة على أن يمكّنهما من المطلوبين، أبى الشيخ وامتنع وتعصب بمن معه، وقال لا نمكّنكم من أحد ولو يقع ما يقع (كذا)[11]. ونظرا لتعاظم دور الزوايا كونها مكانا مقدسا وآمنا لا يمكن أن تطاله يد أعوان الدولة الحسينية؛ مما حدا بخليفة العمال المحليين، إلى التشكي من دورها المتصاعد في إيواء كل من رام الإفلات من دفع الضرائب، والمطالبة بالتدخل؛ لأنها أصبحت تُعطل الدور الإداري للسلطة المركزية[12].

3. الوضعية الإدارية للجالية السوفية في الجريد:

يُعدّ الحضور السوفي في المجال الواحي التونسي ليس بالقريب زمنيا يصل إلى الحقبة الوسيطة، إذ نجد شعب طرود الوادي ممثلة في عرشيه المصاعبة والأعشاش الأكثر حضورا في وطن الجريد، لهذا فُرض عليهم المجبى[13] من طرف حسين بن علي سنة 1625-1626م[14]. وارتفع عدد القادمين من الجزائر إلى واحات الجريد على إثر التوسع الفرنسي في المناطق الوسطى والجنوبية الجزائرية في أواسط القرن التاسع عشر، وقد أمدت واحات الجريد الجزائريين بإعانات مادية وبشرية كبيرة، وتحولت زاوية سي إبراهيم القادرية إلى منطقة تجمع للمجاهدين الجزائريين والتونسيين، وبها أقام محي الدين بن الأمير عبد القادر وبن ناصر بن شهرة؛ هذا رغم تخوف السلطات الحسينية من دخول الجزائريين إلى التراب التونسي، خاصة بعد الاجتياح الفرنسي للجنوب الشرقي الجزائري، بحيث كانت تأمر عمالها في المناطق الحدودية بمراقبة هذه التنقلات، ومنع قبائل طرود(الوادي) والنمامشة من اللجوء إلى واحات الجريد؛ لأن الجيوش الغازية الفرنسية لم تكن تتورع على ملاحقة اللاجئين إلى دواخل البلاد التونسية[15].

وظل عدد الجالية السوفية في تزايد مستمر، من سنة إلى أخرى في النصف الثاني من 19م، ونجحت الجالية السوفية والجزائرية عامة في الجريد وأرست موطن قدم لها بالمنطقة، واستطاعت اكتساب ثروات فلاحية هامة، حيث أضحت تملك أعداد هائلة من ثروة النخيل، وأصبحت رقما فاعلا في البنية الاقتصادية للإقليم، كما أثارت مشاكل كبيرة في المنطقة، عجزت السلطات الحسينية على السيطرة عليها[16]؛ نتيجة وضعها القانوني الجديد "الحماية"[17]؛ خاصة بعد صدور القرار المشيخي في 1865/07/14م؛ الذي صنّف الجزائريين المقيمين في تونس قبل 1830م، والذين أثبتوا حجة أصولهم الجزائرية كرعايا فرنسيين؛ ليستفيدوا من الحماية هناك، وكان الهدف الفرنسي كله من هذه العملية هو الإحصاء الكامل للمهاجرين، وضمان أكبر عدد من الجزائريين الموالين لفرنسا بتونس، وعدم مساهمتهم في أي عمل عدائي ضدها[18].

وقد كان للجالية السوفية في الجريد نائب للدولة الفرنسية، يمثل الجالية ويرعى شؤونها، يتلقى راتبه من أرباب الدولة الفرنسية بالدبيلة قبل تأسيس ملحقة الوادي، وقد بيّنت الوثائق بعض الأسماء من سوف ممن تولوا هذا المنصب، ففي رسم توكيل، المكرم الأجل السيد "بالقاسم بن بوعكاز بن عبيد" نائب الدولة الفرنسية بالجريد، يوكل قبيله سي محمد بن سلطان الساكن بتاغزوت على قبض جميع ما تفضلت به عليه سعادة الدولة الفخيمة الفرانصوية(كذا) من المرتب بلغ ما بلغ من السابق اللاحق الموضوع تحت يد الفقيه الإمام أبي عبد الله سيدي محمد الشريف قاضي الوادي التي وضعوها له أرباب الدولة الفرانصوية في الدبيلة[19]. وفي عقد توكيل ثاني، يكشف

عن اسم آخر يخص النيابة في نفطة فقط، وفيه، وكّل الأجل السيد "مبروك بن الريغي الطرودي المصعبي" نائب الدولة الفرنسية بنفطة، قريبه الكهل أحمد بن ماطر بوكالة شرعية مختومة بخاتم قاضي نفطة العلامة السيد العروسي بن التابعي وعدليه، على قبض الألف فرنك الواحدة التي وضعوها له أرباب الدولة الفرانصوية(كذا) سالف في شهر ديسمبر 1881م، تحت يد قاضي الوادي محمد بن الشريف[20].

وقد اهتم النائب بوضع الجالية ومراقبة وضعها عن كثب، بالتنسيق مع القنصل الفرنسي بتونس، الذي ينوب عنه في شؤون رعايا الدولة، وقد سجلت الوثائق أن البعض من السوافة عند حصول سرقة قوافلهم أو شيئا من هذا القبيل، يتقدمون بشكواهم إلى نائب القنصل، هذا الأخير يراسل الوزارة الأولى التونسية ويطالب بالتدخل ورد المغصوب[21]. وقد كان للنائب سلطة كبيرة تصل إلى التدخل في صلاحيات العمال وممثلي الباي في المنطقة، حيث ذهب الأمر بالنائب "بالقاسم بن بوعكاز" في سنة 1880م إلى منع خليفة توزر من البت في القضايا والخلافات التي تنشأ بين الجزائريين وأهل الجريد[22].

ويبدو أن عمال الجريد أخذوا يتبرمون من أفعاله، ففي الفصل التاسع من التقرير العام، يصف الكاتب أحوال نائب دولة فرنسا وتعاطيه في رعايا الدولة العلية، بحيث أصبح يسجن من أراد سجنه لأتفه الأسباب، وأخذ الرشوة من الرعايا، ومن جملة أفعاله، أنه سجن نفرا(شخصا) من أهل الوديان؛ والسبب هو أنه طلبه في حصان فامتنع، فقال له النائب: إما تعطيني الحصان أو ألف ريال وإلا تمكث في السجن[23]، هذا التدخل والسطوة من النائب تدل دلالة واضحة على ضعف البلاط الحسيني في السيطرة على البلاد، ولعل ذلك بتحريض من الفرنسيين لخلق الذرائع للتدخل، والذي انتهى بفرض الحماية الفرنسية على مملكة الباي.

ويشكّل السوافة مناطق تجمع وحومات تُعرف باسمهم في الأماكن التي يستقرون بها، وذلك لعدة عوامل؛ منها الغُربة، والحِنيّة التي تطبع السوفي خاصة من قبيله؛ لهذا نجدهم يفضلون الزيجات القبلية كما تدل رسوم التركات الآتية: توفي المرحوم أحمد بن بدادي المصعبي العزالي ببلد نفطة، عن زوجه حامل تسمى فطوم بنت أحمد القبيل[24]، ورحل المسمى ڤادي بن بالقاسم المصعبي وكانت وفاته بتوزر عن زوجه خديجة بنت علي بن عمر القبيل[25]، ونجد الزقيمي عثمان بن علال بن فريفر يتوفى بمدينة تونس، عن زوجة تدعى فاطمة بنت عمار القبيل القاطنة في الوقت بتونس[26]. وهذا لا يعني أن السوافة كانوا منغلقين، ويُحرم عليهم الخروج من الدائرة العرشية في الزيجات مع الجريدية، وقد أبرز رسم تركة رِبعي زڤزاوي من سكان الدبيلة يسمى محمد بن علي، أن من بين من

أحاط بميراثه زوجه فطوم الجريدية، وتوفي الحاج أحمد بن مبروك بن حبا الحمدي عن زوجيه أحدهما من بلد الشرق(تونس) تدعى خديجة بنت محمد[27].

4. فضاءات الالتجاء والتطبيب والتمعش بين ساكنة الواحتين:

4. 1. الرحلة للتطبيب والتكسب:

قصد السوافة تونس للتطبيب والعلاج من الأمراض؛ ولأجل ذلك أخذ اعبيد بن الزيتوني التاغزوتي ستة دورية وزواج فضة كقرض من قبيله أحمد بن الحاج سعد، فتوفي هناك وقد شهد سي أحمد بن طراد مع محمد بن احميدة الوادي وفاته، وذكر أن المرحوم اعبيد باع الفضة بـ 270 ريال سكة تونس غير نصف، وصرفها على نفسه في مرضه حيث احتاج[28]. وقد دفعت الجوائح والأمراض بالبعض إلى الهجرة وترك مواطنهم هربا من فتكها؛ ولهذا نزح بعض الغرابة إلى الوادي خوفا من طاعون الكوليرا الذي أصاب افريقية سنة 1850م، ونزل العديد من المرازيق في غوط(واحة النخيل) أولاد شبل، فقام الأهالي بعلاجهم بالرغم من التأثيرات الخطيرة لهذا الوباء[29]. وكشفت رسوم وعقود المحاكم الشرعية، أن بعضا من التوانسة الذين نزحوا لسوف، اتخذوا المنطقة مقرا جديدا لسكناهم، وعندما يتقدم أحدهم لتسجيل عقد دين أو غيره، يُعرّفهم كُتاب المحكمة كالآتي: "صالح بن علي التوزري أصلا الحمدي منشئا وادارا"[30]؛ أو "صالح بن احميده الشريف الجريدي أصلا الحمدي عشيرة"[31]. وقد يكون صالح الأول نزح به والده صغيرا من توزر، منذ مدة ليست بالقصيرة؛ لأنه نشأ في حومة أولاد احمد وسكن بها، وانتمى إلى الفرقة المذكورة من عرش الأعشاش.

ومن الشرافة من اتّجه إلى بلاد الجريد خاصة وتونس عامة ابتغاء التكسّب والتّمعش، حتى أن بعضهم وافته المنية وهو في طلب العيش في تلك الربوع، ومن أولئك، المرحوم محمد بن حمّ السوفي الكوينيني العياشي، والذي شهد له مجموعة من عرشه أمام قاضي كوينين، بأنه انتقل إلى بلاد الجريد على سبيل التمعش، وسار إلى عفو الله بالجريد[32]. ويعتبر الجريد مفرا للسوافة الذين أصابهم الكساد في تجارتهم، ومن أجل أن يتوارى عن الأنظار؛ يلجأ إلى نفطة أو توزر أو غيرهما، وخاصة من فئة الشباب؛ ربما لعدم الخبرة في التجارة، وهو ما دلّ عليه "عقد تفليس" للشاب العربي بن عبد الله الساكن بتوزر، الذي لم يجد محيطا للخلاص، وحثوا عليه المداين في الخلاص؛ فاعترف لهم بدينهم ومكّنهم من متروكه بمحضر الشيخ القاضي وعدليه، فبيع رزقه بحضرته ليُقسّم على الدائنين[33].

4. 1. الالتجاء والإجارة:

ورغم المثل الجريدي القائل: "لولا انعدام العدل في بلاد الجريد؛ لما تعمر سوف ووادي ريغ"، صحيح أن معظم عروش سوف نزحت من جهة الشرق، غير أن أصولها ليست كلها تونسية، وإذا سلمنا جدلا بذلك، نجد حضورا جريديا تونسيا في سوف منذ الفترة الوسيطة، فقد أورد العدواني خبر هجرة نائب أمير تِلمّين (قرية من عمل نفزاوة) العش بن عمر اليربوعي إلى أم الهارب(سوف)؛ خوفا من انتقام سيّده، وقد اتخذ العش سوف موطنا له ولأبنائه من بعده[34]. تذكر الوثائق بأن نتيجة الضغط الجبائي وانعدام العدل والإجحاف في استخلاص الضرائب؛ ازداد نزوح سكان الجنوب التونسي وخاصة أهل الجريد إلى وطن سوف، وقد جسّد قايد الجريد أحمد زروق هذه السياسة خلال أربعينيات وخمسينيات القرن 19م، ولم يسلم منه حتى شيوخ الزوايا الذين قاموا بإيواء كل من رام الإفلات من دفع الضرائب[35]؛ لذلك فضّل العديد الهروب إلى وادي سوف كتعبير عن رفض هذه السياسات وتجاوزات الأعوان المكلفين بها.

وقد دلت الوثائق على أن البعض من ناس الشراقة، فرّوا إلى سوف ودخلوا تحت حماية فرنسا، إذ بعشرة أنفار من أهل توزر ومن أعيانها توجّهوا إلى سوف لرئيس المحلة بها، ودخلوا تحت حماية فرنسا، وعند رجوعهم لتوزر أتوا بمكتوب من الرئيس المزبور، مخاطبا به الخليفة بأن هؤلاء الأنفار من حماية فرنسا لا تشملهم الغرامة الحربية، والسبب في هذا هو تسلط الخليفة على ساير(كذا) سكان توزر، الذين يهددون إن دامت ولايته عليهم يدخلون كلهم تحت حماية فرنسا[36].

ومن العمال الذين ذاق سكان الجريد منهم ذرعا، نجد أحمد بن مرزوق وخليفته القاضي سي علي الساسي، الذي اشتط في الجباية والضرائب، وطغى وتجبر؛ مما دفع شيوخ العروش بالمنطقة إلى كتابة عدة رسائل جماعية إلى ما سمّوه أمير المؤمنين المشير أحمد باشا، علّه يستأمنهم على أنفسهم ويضع حدا لتعسفات واليه أحمد المزبور، كما أفصحت عن ذلك الرسالة التي بعث بها كل من شيخ الزبدة بتوزر وإخوانه، وابن السعدي علي بن أبورقعة وإخوانه، وبقية أعيان أولاد الهادف، وشيخ عرش مسغونة وبقية عروش توزر، ولكن يبدو أن استغاثتهم لم تجد آذانا صاغية، إثرها خرجوا إلى بلد سوف؛ إذ لم تسلم من جوره حتى الزوايا التي هتك حرمتها على حد تعبيرهم في رسالة ثانية[37].

وعبّر أهل نفطة أيضا في رسالة عن امتعاضهم من سياسة العامل المذكور، وأخبروا مصطفى خزنة دار بأنهم خرجوا من نفطة إلى سوف وتركوا الدار والجدار؛ لأنه حرمهم من الزوايا وخرق العوايد، وما خرجنا لأنه لم يبق عندهم شيء لا من المسبوغ ولا من المصكوك، وخرجنا حفاة عراة[38]، ويظهر في هذه الحالة، أن الالتجاء إلى سوف لم يكن القصد منه الاستقرار في الوادي، من خلال لفظ: فانصرنا، إنما هروبا من الظلم والجور. ومحل الشاهد أن المنطقتين سواء سوف أو الجريد كانتا متنفسا لمن ضاقت بهم السُّبل من سكان الواحتين، كما يجد المستجير كل التّرحاب والتضامن والتكافل من سكان الموطن المضيِّف في الجهتين.

كان التوافد من ناس الشراقة إلى سوف لا ينقطع، سواء من الجريد أو غيرها من مناطق تونس، وقد كان سكان الوادي يستفيدون من خبرات الوافدين من مهنيين وحرفيين، وهو ما أفصح عنه رسم إشهاد، ومفاده، وأنه لما قَدِم لواد سوف الأشيب سي الحاج علي النيفر السفاقسي الطواحني حرفة، وطلبا منه سي الحاج مصباح وشقيقه سي محمد الصالح أولاد سيدي سالم[39] أن ينظر لطحونتهما، التي خدمها لهما سي محمد الصالح بن نفيسة النفطي؛ فانتدب لذلك وتقدم لِما ذُكر، فبعد إمعان نظره فيها وأحاط من كل جهة، أشهد شهيديه أن الطّحونة المذكورة ليست هي كاملة الخدمة بل ثلث خدمتها ناقص[40].

وهذا الحضور لأهالي المجتمعات الواحية، وقدم الاستقرار مرتبط بملكية النخيل، فقد امتلك كثير من ناس الشرق أعداد هائلة من النخيل في سوف، والبعض من هؤلاء امتلك نخيلا في المنطقة دون أن يستقر بها، ويؤدي ما عليه من الضرائب لدولة فرنسا[41]، وان أسماء بعض الغيطان والأراضي بجرور سوف لدلالة على ذلك، ومنه مثلا، غوط النفطي بجر عميش[42]، وغابة النخيل بأرض التونسي في القديم بجر بوحميد بالوادي[43]. ومن أهل غريب بنفزاوة من يملك نخيلا أيضا بالوادي، وللتوانسة أسماء أماكن في سوف تنتسب إليهم، فهناك بئر حوض التونسي بالجهة الغربية من الوادي[44]. وقد أفصحت العديد من الرسوم والحجج المدونة في سجلات المحاكم الشرعية بالوادي، على عمق التواصل وحسن التعايش بين المجتمعات الواحية للبلدين، فنجد كثير من السوافة اتخذوا إحدى قرى وحواضر الجريد مقرا لسكناهم وخاصة منها نفطة وتوزر القريبتان من سوف، بحيث باعوا أملاكهم من النخيل في موطنهم الأصلي، فوجدنا من وكّل قريبه ليبيع ملكا له بالوادي، كما الحال لدى المكرم سي امبارك بن سعيد العشي القاطن الآن بتوزر يُوكّل المصباح بن محمد بن السخري القبيل من سكان الواد، يتضمن التفويض له على بيع غوطه(واحة النخيل) المحاذي للعزازلة شرقا حسبما وكالة مؤرخة في 21 محرم

1922هـ من قاضي بلد توزر وعدليه، وقد تم بيعها وقبض الوكيل الثمن[45]. وهذا محمد الحبيب بن علي التاغزوتي القاطن بتوزر، وكّل وأناب عنه بالقاسم بن علي التاغزوتي؛ لينوب عنه في بيع نخيله بجر تغزوت[46].

ومن السوافة من ملك جنّات ببلاد الجريد عامرة بالنخيل، ومن أولئك، نجد التاجر الكبير بالوادي الأشيب الحاج سالم بن هبيته المصعبي، يتقدم إلى المحكمة ويشهد أنه باع غلة الخريف الماضي(لسنة 1884م) متاع(كذا) نخيله بجنانين ملكا له بتوزر، إلى المكرم سي إبراهيم يشهر الخليل بن بكار الحمدي القاطن بتوزر، ثمن مبلغ الغلة 942.5ف قبض البائع جميع الثمن واعترف إبراهيم بقبض الغلة[47]. واللافت في العقد الأخير، أن الإشهاد كان في جويلية، وقد مرّ على صرم الغلة كما هو معتاد أشهر عديدة، والسؤال المطروح، هل تم بيع الغلّة قبل ذلك وتأخر الإشهاد؟ قد تكون الإجابة بنعم، ولعلّ الحمدي المذكور هو الرّاعي لجنان هبيتة المزبور في توزر، وتسجيل الإشهاد يجنب الحمدي كل الشكوك. ونجد الشاب الطيب بن عمار بن علي زميته، يوكل الشاب أحمد بن الحاج سالم هبيته المصعبي؛ لينوب عنه في غلة نخيله في بلاد نفطة، الجنان المسمى سبخة عبد القادر والجنان المسمى سبخة نفيسة، وقبل الوكيل الوكالة؛ وألزم نفسه ببذل الجهد وغاية الجد[48].

ويعرف عن سوف بأنها منطقة جذب، ولم تكن يوما طاردة لأهلها أو من جاءها مستجيرا من الجوع أو الخوف، ولهذا فإن السوافة ورغم شظف العيش ببلادهم في ذاك التاريخ؛ إلا أن بعضهم لا يروق له المقام في بلد إقامته خاصة عندما يكبر سنّه، ولهذا نجد الأشيب سي الحاج عمار بن رزوق المصعبي القرفاني من سكان نفطة سابقا، يرجع إلى موطنه بعدما كبر سنه ووهن عظمه، وباع ملكه في نفطة، ومن جملتها غابته التي لم يقبض ثمنها على سبيل الدّين والمقدر بـ 100دوريه، من المشتريان محمد وعلي ولدي أحمد بن رزوق قبيله من سكان نفطة، فوكّل وأناب عنه الساسي بن نصر بن عمار في استخلاص دينه من المدينين المذكورين[49].

5. التجارة والتبضع والنشاط القوافلي بين المنطقتين:

تسلك تجارة الوادي في ستينيات القرن 19م أربع اتجاهات أساسية، منها ثلاثة على أربع نحو البلاد التونسية وتحديدا، الجريد وقابس وتونس، ويعلق دوفيريه على ذلك بقوله: "ومن الغريب أن لا واحدة منهن تتجه نحو ممتلكاتنا في الشمال"[50]، وقد عملت فرنسا على توجيه النشاطات التجارية واستقطاب العمالة السوفية نحو الشمال الجزائري، وقد نجحت شيئا ما وخاصة في العقدين الأولين من القرن 20م، فمن مجموع 76 تركة أفرادها من السوافة إما متوفين أو غائبين خارج سوف، وجدنا فقط 18 فردا بتونس أو إحدى حواضرها بنسبة

23.64%، ويذكر فوازان أصبحت هذه التجارة أقل أهمية بعد تقييدها من قبل فرنسا[51]، رغم ذلك لم تستطع السلطات الاستعمارية أن تحول دون الاتصال اليومي والدائم مع بلاد الجريد، وتفادى تجار سوف هذا التضييق الفرنسي باللجوء للتهريب العابر للحدود، وأضحى النشاط التجاري القوافلي يشكل الدور الريادي والفعال في إرساء وتمتين هذا التواجد في التواصل شبه اليومي؛ لأجل النسب الذي بينهم كما تصرح الوثيقة[52].

كانت القوافل التجارية تغدو وتروح من وإلى بلاد الجريد، محملة بصنوف السلع الرائجة في أسواق كل من المنطقتين، إذ كان تجار سوف يستوردون من الأسواق التونسية مجموعة كبيرة من المصنوعات التونسية والأوروبية، وأهمها، صناديق المواد العطرية، والمسك، والكبابيس الحمراء، والأقمشة الحريرية، والملابس القطنية البيضاء، والكتان بأنواعه، والأحذية، والقمح، وزيت الزيتون، والسمن، وحجر الشب الأبيض، والمصنوعات الخزفية والطينية، والحنّة، الفوّة[53]، والبنادق والكبريت، وكاغط الكتابة، والمجوهرات[54] والحلي، وتنسب الأخيرة عند ذكرها في عقود الزيجات خاصة إلى موطن جلبها، فيقولون: "حديد فضة تونسي، أربعة أواق وخلال ميزانه ثلاثة أواق تونسي، وخرص ميزانه وقيتين تونسي[55]. وقد كشف رسم تركة المرحوم الشريف بن محمد بن أحمد التاغزوتي، بأن من مخلفه سلعة عمل تونس؛ قدر ثمانية أحمول ما بين كتان أزرق مالطي من الكبير والصغير وأبيض، وعنبر قبي، وحرير، ومحارم وشنبية، وأقفال حديد[56]، كل هذه السلعة مستوردة من تونس. ويُصدّر أيضا تجار السوافة لبلاد الجريد المنتوجات الفلاحية من مختلف أنواع التمور الممتازة، وبطاين الغرس، والتبغ والتوابل وغير ذلك..

ونجد من الجريدية من اتخذ الوادي مسكنا وينشط في التجارة بين المنطقتين، فهناك المسمى عبد الله بن احميده بن علي الجريدي أصلا الوادي مسكنا الذي يبدو أنه تخصص في بيع زيت الزيتون، يبيع زيتا للمكرم علي بن بالقاسم المصعبي الشباطي، بثمن مبلغه 325.5ف والتسديد إلى حول كامل[57]. وبقمار تتحدث الوثائق عن تاجر من صفاقس التونسية اتخذ الحاضرة مركزا لتجارته، وهو المدعو محمد بن مَحمد بن العيادي السفاقسي(كذا)، وذكرت أنه كان يبيع الكتان ومختلف السلع، وسجلت العقود أنه باع كتان لكوينينيان علي ومحمد، وابتاع منه قماري يسمى محمد البهالي كتانا أيضا، وباع سلعة مختلفة الألوان للتاغزوتي الشاب أحمد بن سنيقرة[58].

لقد كان بعض سكان نفطة يقصد أسواق الحواضر والقرى السوفية للتبضع والتجارة، وهو ما رصده لنا عقد بيع تم بين المكرم سي سليمان بن الحاج علي زرزا الشريف النفطي ومحمد بن أحمد بن مهاوة الحمدي الوادي، حين اجتماعهما بالبهيمة بلدة سي محمد الشريف، وقد اشترى الأول من الثاني جميع تسعة قناطير و75رطل من الشحم وبعير أزرق، بثمن مبلغه 742رطجس[59]، يدفع له نصف العدد انصرام الخريف الآتي، والباقي إلى نصف

الشتاء الذي يليه[60]. وقصد محمد بن إبراهيم بن السايح الشريف الساكن بنفطة الوادي؛ لشراء جملا وحمارا من المكرم مسعود بن اطليبة الحمدي، بثمن مبلغه 346 فرنك وخمسة صوردي، وقد عرّف بالمشتري الحاج العقون الطبيب؛ لأن المبتاع لم يدفع ما عليه في الحال[61] .

والدال على عمق العلاقات التجارية فقد كان سكان المنطقتين يُقرضون بعضهم البعض عند الحاجة لذلك، وقد كشفت الوثائق أن، حسن بن الحاج العبيدي العلقمي أصلا النفطي قد استلف مالا ما عدده 205رطجس عند مجيئه إلى الوادي للتبضع، من السيد محمد بن موسى العشي[62]. كما اقترض كل من الحمدي إبراهيم القاطن بتوزر وعلي بن الصغير بن عمر بن ناجي الدبشي التوزري، مبلغا عدده 350دورية، من التاجر الحاج سالم بن هبيته المصعبي متى طلبهما أخذه منهما. وفي المقابل نجد من السوافة من ترتب في ذمته مالا لجريدي نتيجة معاملة تجارية، وقد توفي أحمد بن نصر العشي ومن بين غرمائه كما جاء في تركته، نفطيان هما: الحاج إبراهيم بن علي البشير ومحمد بن خالد[63].

وأما عن حركة بيع العقار، فإنها كانت نشطة بين المنطقتين، سواء من هاجر وترك خلفه حوشا أو بيوتا من الذين غيّروا مكان سكناهم، أو أولئك الذين رجعوا إلى موطنهم وقرّروا بيع حوش مستقرهم في الهجرة، ومن ذلك، نجد صالح بن ابيسي القماري الساكن في توزر، يُوكل أخاه محمد حسبما وكالة مختومة بختم قاضي توزر مؤرخة في 22 جمادى الثانية 1302هـ، في بيع الأربعة بيوت الكائنة له بحوش محمد بن خليفة بن سعد بشارع سيدي عبد الرحمن، فقام صالح المذكور ببيع البيوت لقبيلهم حمّ الساسي بن الأزعر القماري بثمن مبلغه 450رطجس، يؤدي له ذلك على ثلاثة أعوام[64]. ومن الجريدية الذين سكنوا قمار نجد علي بن الصيفي النفطي التهامي، وكان بيته بشارع أبناء الساسي بن القردة المفتح غربا، وعند وفاته رجع ولداه صالح ومريم إلى موطنهما، وفوضا قماري لبيع الحوش؛ فباعه إلى الحاج محمد بن علي بثمن مبلغه 500ف[65]. ونستشف من الوثيقتين أن الحركة بين ساكنة الواحتين كانت عادية، والسكن متاح لكليهما في الواحة الأخرى، دون إحساس بالغربة القاسية؛ التي تختلف في عاداتها وتقاليدهما وطريقة الحياة عن بيئة المغترب.

ومن السوافة الذين لهم عقار في الجريد سواء آل لهم من الميراث أو من الشراء، وبعد رجوعهم للمنطقة يعرضون المذكور للبيع، لهذا تقدم قماري يدعى علي أحمد بن عثمان بن ربعية وزوجة أبيه الهالك تسمى مبروكة بنت شامخة للمحكمة، وصرّحا أنهما يملكان حضا على الإشاعة في حوش بحاضرة توزر بحومة مسغونة، انجر لهما من بالإرث من الهالك أحمد بن عثمان المذكور والد علي وزوج مبروكة، وأشهدا على أنفسهما أنهما وكلا ونوبا

المكرم الشاب الحاج عثمان بن أحمد، على بيع الحض المذكور لمن شاء وكيف شاء وقبض الثمن والإبراء[66]. وكما يسعى السوافة شراء الحيشان المباعة في حيّهم سواء في توزر أو في غيرها، وخاصة إذا كان البائع من أقربائهم أو الذين ينحدرون من سوف عامة، وهو الأمر بالنسبة للمكرم عثمان بن الأجدل القماري أصلا الساكن بتوزر الذي يحلُّ بالوادي؛ من أجل شراء جميع الحوش للبائع محمد بن مبروك بن فرجاني المصعبي الظهراوي الكائن بتوزر حي مسغونة والذي يحدّه قبلة أحمد بوغزالة الحمدي، ومكّنه البائع من الحوش بعد قبض ثمنه الذي قُدّر بـ 250ف، واشترط البائع على المشتري أداء مطالب المخزن في بقعة الحوش المذكور، حيث يؤدي المشتري من خاصة ماله من غير رجوع على البائع، وقبل المشتري ذلك[67]. ويتبيّن من المسطور، أن السوافة كانوا كباقي المجتمع التونسي مفروضا عليهم أداء الضرائب على الحيشان لحكومة الباي آنذاك، ونقرأ أيضا أن الجالية السوفية خلقت تكتل بالسكن جماعات في أحياء تونسية؛ لشدّ عضدهم بعضهم ببعض.

6. خاتمة:

لقد كان الحضور السوفي لافتا في البلاد التونسية، وخاصة منها منطقة الجريد للقرب الجغرافي والقواسم المشتركة الكثيرة بين مجتمع الواحتين، فهي مهوى ومقصد أولئك الذين يبتغون تحسين أحوالهم الحياتية والعلمية بالتكسب والتمعش. كما شكلت سوف ومجالها الواحي بلاد المانعة متنفسا لمن ضاقت بهم السبل من الجريدية، وسوقا رابحة لمن يمارسون الأنشطة التجارية، ولم تقتصر علاقات الوثاق على أعمال التجارة والحرف، بل تعدت إلى ربط المصاهرات وتمتين العلاقات بين المجتمع الواحي في المنطقتين. وبالمختصر المفيد، أن المنطقتين سواء سوف أو الجريد كانتا متنفسا لمن ضاقت بهم السُّبل من سكان الواحتين، كما يجد المستجير كل التّرحاب والتضامن والتكافل من سكان الموطن المضيِّف في الجهتين.

لقد أفصحت الوثائق على عمق العلاقات التجارية بين سوف وبلاد الجريد، وكانت القوافل تغدو بأنواع التمور، والأغنام والزرابي، وبعض الصناعات المحلية البسيطة، ليتم تسويقها نحو مختلف قرى الجريد التونسية، وتروح بالسلع والبضائع التي تفتقدها المنطقة كالقمح والشعير والزيت والكتان، حيث غصّت أسواق الوادي وقمار وكوينين وغيرهم من قرى سوف، بمختلف السلع الرائجة في أسواق الجريد؛ الأمر الذي قض مضاجع العدو الفرنسي، الذي وجد اتجاهات التجارة في سوف لا واحدة منها تتجه نحو ممتلكاته – بحسب تعبيرهم – إلى الشمال؛ ففرض قيود على تجارة سوف نحو البلاد التونسية عامة والجريد خاصة، ورغم أنه قلّل من نشاطها لكنه لم يستطع القضاء عليها نهائيا، فبقيت أسواق الواحتين تعجّ بالبضائع المجلوبة من المنطقتين.

الهوامش:

1- الجريد: هي منطقة بالجنوب الغربي للبلاد التونسية، تتطابق حاليا مع ولاية توزر، وكانت تسمى في العصور الإسلامية الأولى بلاد قسطيلية، ومن أهم مدنها: توزر ونفطة ودقاش.

2- للإشارة، تُسمي الوثائق التونسية أهل وادي سوف وعموم مجتمع الجنوب الشرقي الجزائري بـ "الغرابة"؛ من الغرب، وفي المقابل يسمي أهل سوف سكان الجريد ناس الشراڤة؛ من الشرق.

3- فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية (نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881)، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 2009م، ص. 308.

4- Adrien Berbrougger, "Des frontières de L'Algérie", in R. A. Vol. 4, Année 1859-1860, p. 412.

5- فاطمة بن سليمان، المرجع السابق، ص. 308.

6- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج. 5، دار البصائر، الجزائر 2007م، ص. 9.

7- محمد بن النوري، الجريد من سنة 1840 إلى سنة 1881م، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، 1987، ص. 207.

8- يوسف الجفالي، الجالية الجزائرية بجهة الكاف من 1881 إلى 1929م، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، 1993/1992م، ص. 34.

9- عبد القادر عزام عوادي، هجرة سكان وادي سوف إلى تونس خلال 1912-1962، دار الألمعية للنشر، قسنطينة 2014م، ص ص. 133-134.

10- الجباري عثماني، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في وادي سوف بين عامي (1854-1918) من خلال سجلات المحاكم الشرعية، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، 2017/2016م، ص. 429.

11- الأرشيف الوطني التونسي، صندوق 212، ملف 237، وثيقة رقم 30، رسالة مؤرخة في 17 جمادى الأولى 1285هـ- 1868/09/05م.

12- الأرشيف الوطني التونسي، صندوق 21، ملف 234، وثيقة رقم 110، رسالة مؤرخة في: 11 جمادى الثانية 1288هـ- 1871/08/21م.

13- وهي ضريبة موظفة على كل إنسان بلغ سن الرشد من الذكور. ينظر: إبراهيم بن الزاهد، العلاقات بين المجتمعات الواحية في الجنوب الغربي التونسي والجنوب الشرقي الجزائري خلال القرن 19م، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، قسم التاريخ، جامعة منوبة بتونس، 2007/2006م، ص. 217.

14- عبد الكريم الماجري، الجاليات المغاربية في تونس(1830-1939)، دكتوراه دولة في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2007/2006م، ص. 141.

15- ينظر: عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871، الدار التونسية للنشر، تونس 1872، ص ص. 111-127؛ محمد بن النوري، المرجع الساق، ص ص. 210-211.

16- المرجع نفسه، ص. 211.

17- عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص. 140.

18- أبو بكر الصديق حميدي، التواصل الاجتماعي والثقافي بين تونس وواد سوف، أعمال ملتقى التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1881-1954، المنعقد يومي 10-11 نوفمبر 2013م، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي. ص. 18-19.

19- محكمة الوادي الشرعية، السجل 3، عقد رقم 27، مؤرخ في، جانفي 1882م/ربيع الأول 1299هـ.

20- محكمة الوادي الشرعية، السجل 3، عقد رقم 131، مؤرخ في، أفريل 1882م/جمادى الأولى 1299هـ.

21- الأرشيف الوطني التونسي، صندوق 212، ملف 237، وثيقة رقم 29، رسالة مؤرخة في: 17 ربيع الثاني 1258هـ-1868/08/06م.

22- محمد بن النوري، المرجع الساق، ص. 212.

23- الأرشيف الوطني التونسي، صندوق 20، ملف 246، وثيقة رقم 50، تقرير عام حول أحوال الجريد يتكون من اثني عشر فصلا.

24- محكمة الوادي الشرعية، سجل الترايك 4، رسم رقم 42، مؤرخ في، مارس 1904م/ذو الحجة 1321هـ.

25- محكمة الوادي الشرعية، سجل الترايك 5، رسم رقم 60، مؤرخ في، سبتمبر 1909م/رمضان 1327هـ.

26- محكمة كوينين الشرعية، سجل الترايك 3، رسم رقم 114، مؤرخ في، أوت 1898م/ربيع الأول 1316هـ.

27- محكمة قمار الشرعية، سجل الترايك 4، رسم رقم 142، مؤرخ في، أوت 1903م/جمادى الأولى 1321هـ.

28- محكمة كوينين الشرعية، السجل 3، عقد رقم 15، مؤرخ في، ديسمبر 1884م/صفر 1302هـ.

29- إبراهيم العوامر، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، مخ. ج. 2، نسخة جوادي أحمد، الدبيلة، الوادي، ص ص. 48-49.

30- محكمة الوادي الشرعية، السجل 1، عقد رقم 322، مؤرخ في، جويلية 1864م/صفر 1281هـ.

31- محكمة الوادي الشرعية، سجل الترايك 2، رسم رقم 35، مؤرخ في، أوت 1892م/محرم 1310هـ.

32- محكمة كوينين الشرعية، السجل 3، عقد رقم 62، مؤرخ في، جانفي 1885م/ربيع الأول 1302هـ.

33- محكمة الوادي الشرعية، السجل 4، عقد رقم 667، مؤرخ في، جانفي 1885م/ربيع الأنوار 1302هـ.

34- ينظر: محمد العدواني، تاريخ العدواني، تح. أبو القاسم سعد الله، دار البصائر، الجزائر 2011م، ص ص. 115-122.

35- وللمزيد حول سياسته الجبائية وردود الفعل الأهلية، ينظر: الأرشيف الوطني التونسي، صندوق 20، ملف 227، وثيقة رقم 3، مؤرخة في: 23 جمادى الثانية 1258هـ-1842/07/21؛ وثيقة رقم 4، مؤرخة في: 28 ذو القعدة 1258هـ-1842/12/30م؛ وثيقة رقم 7، مؤرخة في: 7 جمادى الثانية 1259هـ-1843/06/04.

36- الأرشيف الوطني التونسي، صندوق 20، ملف 246، وثيقة رقم 50، تقرير عام حول أحوال الجريد، يتكون من اثني عشر فصلا.

37- ينظر: الأرشيف الوطني التونسي، صندوق 20، ملف 227، وثيقة رقم 65، 66، مؤرخة في: 24 ربيع الأنوار 1267هـ-1851/01/27م؛ وثيقة رقم 67، مؤرخة في: 27 ربيع الأنوار 1267هـ-1851/01/30م.

38- الأرشيف الوطني التونسي، صندوق 20، ملف 227، وثيقة رقم 69، رسالة مؤرخة في: 27 ربيع الأنوار 1267هـ-1851/01/30م.

39- تولى سي مصباح خلفا لوالده المتوفى سنة 1860م، في رئاسة الزاوية العزوزية الرحمانية بالوادي، ليخلفه شقيقه سي محمد الصالح سنة 1909م، إذ انتشرت في عهدهما السالمية الرحمانية في سوف ونواحيها. ينظر: الجباري عثماني، "التراث المخطوط بخزائن الطرق الصوفية في وادي سوف، زاوية سيدي سالم العزوزية أنموذجا"، مجلة الذاكرة، ع. 4، تصدر عن مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، ديسمبر 2014م، ص ص. 344-349.

40- محكمة الوادي الشرعية، السجل 5، رسم إشهاد، مؤرخ في 19 جمادى الأولى 1303هـ-1886/2/14ملف

41- الأرشيف الوطني التونسي، صندوق 21، ملف 234، وثيقة رقم 172، تقرير كتبه عبد الله بن محمد سوداني حول الجهات التي قصدتها محلة الجنرال دو لاكروا بالجنوب الشرقي الجزائري، مؤرخ في: 16 ذو الحجة 1288هـ-1872/02/26ملف

42- محكمة الوادي الشرعية، سجل التراتيك 1، رسم رقم 56، مؤرخ في، أكتوبر 1886م/محرم 1304هـ.

43- محكمة الوادي الشرعية، السجل 4، عقد رقم 210، مؤرخ في، أفريل 1884م/جمادى الثانية 1301هـ.

44- Henri Duveyrier, Journal de Route, Sahara Algérien et Tunisien, Publié et Annote, CH. Maunoir et H. Shirmer, Librairie Maritime et Coloniale, Paris 1905, p. 119.

45- محكمة الوادي الشرعية، السجل 1، عقد رقم 238، مؤرخ في، جوان 1875م/جمادى الأول 1292هـ.

46- محكمة كوينين الشرعية، السجل 3، عقد رقم 415، مؤرخ في، أكتوبر 1885م/محرم 1303هـ.

47- محكمة الوادي الشرعية، السجل 5، عقد رقم 143، مؤرخ في، جويلية 1885م/شوال 1302هـ.

48- محكمة كوينين الشرعية، السجل 2، عقد رقم 747، مؤرخ في سبتمبر 1884/ذي القعدة 1301هـ.

49- محكمة الوادي الشرعية، السجل 12، عقد رقم 789، مؤرخ في، جويلية 1894م/ذو القعدة 1311هـ.

50- Henri Duveyrier, op. cit. p p. 120-121.

51- Andre Voisin, Le Souf, Monographie, EL-walid, EL-oued 2004, p. 243.

52- الأرشيف الوطني التونسي، صندوق 20، ملف 227، وثيقة رقم 76، رسالة مؤرخة في: 12 ربيع الثاني 1267هـ-1851/02/14ملف

53- عشب عروقه حُمر تستخرج من الأرض، تصبغ بها ثياب الحرير والصوف. ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج. 8، ص. 409.

54- Henri Duveyrier, op. cit. p. 121.

55- محكمة الوادي الشرعية، السجل 4، عقد رقم 80، مؤرخ في، جانفي 1884م/ربيع الأول 1301هـ.

56- محكمة كوينين الشرعية، سجل الترايك 1، رسم رقم 111، مؤرخ في، ديسمبر 1878/ذو الحجة 1295هـ.

57- محكمة الوادي الشرعية، السجل 4، عقد رقم 417، مؤرخ في، أكتوبر 1884م/ذو الحجة 1301هـ.

58- محكمة كوينين الشرعية، السجل 3، عقد رقم 469، مؤرخ في، نوفمبر 1885م/صفر 1303هـ.

59- رطجس: اختصارا لـ "الريال طرباقة رواج سوف"، وهي قيمة محددة من الفرنكات الفرنسية، بحيث 1رطجس= 1.25فرنك.

60- محكمة قمار الشرعية، السجل 10، عقد رقم 2349، مؤرخ في، فيفري 1885م/جمادى الأولى 1302هـ.

61- محكمة الوادي الشرعية، السجل 5، عقد رقم 349، مؤرخ في، نوفمبر 1885م/صفر 1303هـ.

62- محكمة الوادي الشرعية، السجل 4، عقد رقم 235، مؤرخ في، ماي 1884م/رجب 1301هـ.

63- محكمة الوادي الشرعية، سجل الترايك 1، رسم رقم 155، مؤرخ في، مارس 1890م/رجب 1307هـ.

64- محكمة قمار الشرعية، السجل 10، عقد رقم 2491، مؤرخ في، أفريل 1885م/رجب 1302هـ.

65- محكمة قمار الشرعية، السجل 57، عقد رقم 576، مؤرخ في، أفريل 1917م/جمادى الثانية 1335هـ.

66- محكمة قمار الشرعية، سجل 10، عقد رقم 2912، مؤرخ في، ديسمبر 1885م/ربيع الأول 1303هـ.

67- محكمة الوادي الشرعية، سجل 5، عقد رقم 348، مؤرخ في، نوفمبر 1885م/صفر 1303هـ.

7. قائمة المراجع:

أولا- دور الأرشيف:

1. أرشيف المحاكم الشرعية بوادي سوف

- سجلات المحكمة الشرعية بالوادي.
- سجلات المحكمة الشرعية بـقمار.
- سجلات المحكمة الشرعية بكونين.

2. وثائق الأرشيف الوطني التونسي

ثانيا– المراجع العربية:

– إبراهيم العوامر، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، مخ. ج. 2، نسخة جوادي أحمد، الدبيلة، الوادي.

– إبراهيم بن الزاهد، العلاقات بين المجتمعات الواحية في الجنوب الغربي التونسي والجنوب الشرقي الجزائري خلال القرن 19م، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، قسم التاريخ، جامعة منوبة بتونس، 2007/2006م.

– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج. 5، دار البصائر، الجزائر 2007م.

– الجباري عثماني، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في وادي سوف بين عامي (1854–1918) من خلال سجلات المحاكم الشرعية، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، 2017/2016م.

– عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816–1871، الدار التونسية للنشر، تونس 1872م.

– عبد القادر عزام عوادي، هجرة سكان وادي سوف إلى تونس خلال 1912–1962، دار الألمعية للنشر، قسنطينة 2014م.

– عبد الكريم الماجري، الجاليات المغاربية في تونس(1830–1939)، دكتوراه دولة في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2007/2006م.

– فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية (نشوء الدولة الترابية في تونس 1574–1881)، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 2009م.

– محمد العدواني، تاريخ العدواني، تح. أبو القاسم سعد الله، دار البصائر، الجزائر 2011م.

– محمد بن النوري، الجريد من سنة 1840 إلى سنة 1881م، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، 1987.

– يوسف الجفالي، الجالية الجزائرية بجهة الكاف من 1881 إلى 1929م، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، 1993/1992م.

ثالثا– المقالات والمداخلات:

- أبو بكر الصديق حميدي، التواصل الاجتماعي والثقافي بين تونس وواد سوف، أعمال ملتقى التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1881-1954، المنعقد يومي 10-11 نوفمبر 2013م، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي.

- الجباري عثماني، "التراث المخطوط بخزائن الطرق الصوفية في وادي سوف، زاوية سيدي سالم العزوزية أنموذجا"، مجلة الذاكرة، ع. 4، تصدر عن مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، ديسمبر 2014م.

رابعا- المراجع باللغة الأجنبية:

- Adrien Berbrougger, "Des frontières de L'Algérie", in R. A. Vol. 4, Année 1859-1860.

- Andre Voisin, Le Souf, Monographie, EL-walid, EL-oued 2004.

- Henri Duveyrier, Journal de Route, Sahara Algérien et Tunisien, Publié et Annote, CH. Maunoir et.